

نشرة صندوق النقد الدولي

الرقابة على أسعار الصرف

صندوق النقد الدولي يوضح كيفية التي سيمارس بها الرقابة على السياسات الاقتصادية

بقلم جان-فرانسوا دوفان

إدارة تطوير ومراجعة السياسات بصندوق النقد الدولي

12 أغسطس 2008

- الصندوق ينشر إرشادات حول كيفية التي سيمارس بها الرقابة الاقتصادية
- الإرشادات توضح الأسلوب المقرر للتعامل مع قضايا أسعار الصرف ذات الاهتمام
- إجراءات تحسن الدور الإشرافي الذي يتولاه المجلس التنفيذي بصندوق النقد الدولي

نشر صندوق النقد الدولي إجراءات جديدة حول كيفية التي سيمارس بها الرقابة على السياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء، مع توضيح خاص للأسلوب الذي سيتبعه في عقد مناقشات مع هذه البلدان حول قضايا أسعار الصرف وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.

وتهدف الإجراءات الجديدة إلى تيسير تنفيذ قرار فارق اعتمده المجلس التنفيذي في العام الماضي. وقد أدى القرار إلى تعزيز رقابة الصندوق على السياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء عن طريق وضع الاستقرار الخارجي في صميم أنشطة الصندوق الرقابية وتشجيع المزيد من التركيز والصرحة في عملياته (راجع الإطار 1).

وتعمل هذه الخطوات الإضافية على رفع فعالية الرقابة في وقت تسود فيه التوترات المتزايدة للاقتصاد العالمي، مع ارتفاع أسعار السلع العالمية، وتباطؤ النمو العالمي، واستمرار الاختلالات العالمية.

التقدم حتى الآن

أحرز الصندوق تقدماً طيباً في تنفيذ قرار عام 2007. ونخص بالذكر في هذا الصدد زيادة تركيز المناقشات بين فرق البعثات التي يوفدها الصندوق وحكومات البلدان الأعضاء على كيفية تأثير السياسات الاقتصادية القُطرية على استقرار اقتصادات هذه البلدان واقتصادات البلدان الشريكة لها، حسبما تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد

وقد أصدر الصندوق مؤخرًا تقريرًا يتضمن إرشادات إضافية تسهم في التغلب على هذه الصعوبات. وسوف تعمل الإجراءات الجديدة والتوضيحات الفنية ذات الصلة على ضمان المساواة في معاملة البلدان التي تمر بظروف متماثلة، وكذلك على تحسين الحوار مع البلدان الأعضاء والمجلس التنفيذي. وفي هذا الصدد، صرح مارك آلن، مدير إدارة تطوير ومراجعة السياسات بالصندوق، قائلاً: «أعتقد أننا نتفق جميعًا على أن أسعار الصرف تقع في صميم التقيؤض المنوط بالصندوق، وأن على الصندوق أن يقدم تحليلات دقيقة وتقييمات واضحة في هذا الخصوص، للتوصل في نهاية المطاف إلى تركيز أذهان صانعي السياسات على القضايا المحورية وتشجيع الاستجابات الملائمة على صعيد السياسات.»

إرشادات أفضل حول المفاهيم

يوضح التقرير عددًا من المفاهيم المتعلقة بالاستقرار الخارجي (أنظر الرسم التوضيحي)، استنادًا إلى تجربة خبراء الصندوق في السنة الأولى من تنفيذ القرار في حالات قُطرية مختلفة.

ولا يزال من الصعوبة بمكان التوصل إلى استنتاجات قاطعة بشأن أسعار الصرف — كاحتمال عدم اتساقها، على سبيل المثال. وقد أجرى خبراء الصندوق وإدارته العليا مناقشات مكثفة في العام الماضي مع العديد من البلدان الأعضاء التي يجري النظر في استخلاص استنتاجات من هذا القبيل بشأن أسعار عملاتها. وكانت هذه المناقشات بالغة النفع، وهو ما يرجع جزئيًا إلى تركيزها الاهتمام على مدى ملاءمة مستويات أسعار الصرف وأنظمتها — وكلها أمور لم تحظ بمثل هذا الاهتمام من قبل — وإتاحتها الفرصة لخبراء الصندوق وسلطات البلدان الأعضاء كي يمعن كل منهما النظر في آراء الطرف الآخر.

غير أن المديرين التنفيذيين والبلدان الأعضاء التي يمثلونها لم تتح لهم فرصة الاستماع إلى وجهات نظر البلدان المعنية أو طرح وجهات نظرهم الخاصة، بسبب حدوث هذا الحوار خارج المجلس التنفيذي. ويرى السيد آلن أن «أعضاء الصندوق ككل — من خلال المجلس التنفيذي — هي التي ينبغي أن تقيم حوارًا مع البلد المعني لتحديد ما إذا كانت هناك مشكلة يتطلب حجمها رأيًا رسميًا من الصندوق وأن تشارك في إقناع البلد العضو بتغييرات السياسة التي قد يتعين إجراؤها.»

تكثيف الحوار

في ضوء هذه التجربة، يطرح التقرير إجراءات لإضفاء الطابع الرسمي على هذا الحوار المكثف مع البلدان الأعضاء. وعلى وجه التحديد، يقترح مدير عام صندوق النقد الدولي استخدام "المشاورات المخصصة" كأداة مكملة لمشاورات المادة الرابعة الاعتيادية في الحالات التي يستشعر فيها الصندوق أن البلد العضو قد لا يكون مراعيًا لواحد أو أكثر من المبادئ الأربعة الموضحة في قرار عام 2007 أو احتمال أن يكون سعر صرف عملته في حالة اختلال أساسي – حتى وإن كان هذا الاختلال غير ناشئ عن اتباع سياسة صرف تفاعلية (عند تعويم سعر الصرف، على سبيل المثال). وسوف يلزم صدور قرار من المجلس التنفيذي قبل الشروع في جولة مشاورات مخصصة (راجع الإطار 2).

ويتمس هذا الإجراء بميزات متعددة:

- أولاً، يضمن أن يكون للمجتمع الدولي صوت مسموع أيضاً (من خلال المشاركة في المجلس التنفيذي)، وأن يكون هناك فهم تام لطبيعة المناقشات الدائرة، وأن تتم هذه العملية على أساس من المساواة.
- ثانياً، يتيح للبلدان الأعضاء فرصة أوضح لصياغة آرائها وطرحها على نحو شامل، وكذلك تعديل سياساتها إذا رأت في هذا التعديل أمراً مرغوباً.
- ثالثاً، سوف يساعد الصندوق على الخروج بخلاصة نهائية حول استنتاجات معينة (ما إذا كان سعر صرف البلد العضو في حالة اختلال أساسي أو كان العضو غير مراعيًا لواحد أو أكثر من المبادئ الأربعة).

ولن يكون للشروع في جولة مشاورات مخصصة أي تأثير على الخلاصة النهائية، كما أنه لن يعني أن تغيير سعر الصرف الاسمي هو السبيل الوحيد – أو الأمثل – للتخلص من الجوانب الأساسية المثيرة للقلق. يقول السيد آلن: "يجب النظر في سعر الصرف على خلفية حالة الاقتصاد ككل في البلد العضو وفي ضوء ما يستجد من تطورات عالمية وإقليمية؛ وغالباً ما يكون اختلال سعر الصرف مجرد مؤشر بسيط على عدم اتساق السياسات، وهو أمر يمكن إيجاد حل أمثل له دون اللجوء إلى تغيير سعر الصرف."

ولكن المبادئ الإرشادية الجديدة سوف تساعد الصندوق على أداء مهمته المتمثلة في العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي بمزيد من الفعالية.

الإطار 1: قرار عام 2007

يتمثل الهدف من قرار عام 2007 في ضمان إقامة حوار بشأن السياسات بين الصندوق وبلدانه الأعضاء يتسم بمزيد من التركيز والصرامة وبدرجة أكبر من الفعالية على وجه الإجمال، وذلك عن طريق بلورة رؤية مشتركة لما تعنيه الرقابة الثنائية.

ويتيح القرار إطاراً نظرياً متسقاً لتقدير كيفية تأثير السياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء على استقرار اقتصاداتها المحلية والنظام النقدي العالمي. كذلك يحدد القرار أربعة مبادئ تسترشد بها البلدان الأعضاء في إدارة أسعار صرفها. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

(ألف) على البلد العضو أن يتجنب التأثير على أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي للحيلولة دون إجراء تعديل فعال في ميزان المدفوعات أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة تميزه عن الأعضاء الآخرين.

(باء) ينبغي أن يتدخل البلد العضو في سوق الصرف إذا كان ذلك ضرورياً لمواجهة أوضاع غير منظمة قد تتضمن تحركات مُربكة قصيرة الأجل في سعر صرف عملته.

(جيم) ينبغي أن تراعي البلدان في سياسات التدخل المعمول بها مصالح البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان التي تستخدم عملاتها للتدخل في سوق الصرف.

(دال) على البلدان الأعضاء اجتناب سياسات أسعار الصرف المخلة بالاستقرار الخارجي.

ويورد القرار أيضاً سبعة مؤشرات تتطلب مراجعة دقيقة من الصندوق وقد تشير إلى ضرورة النقاش مع البلد العضو. وتغطي هذه المؤشرات الحالات التي يشوب سعر الصرف فيها اختلال أساسي، أي عندما يفتقر الحساب الجاري الأساسي إلى التوازن (وهو ما قد يرجع إلى سياسة سعر الصرف، وإن كان قد ينشأ أيضاً عن اتباع سياسات محلية غير قابلة للاستمرار أو وجود أوجه قصور في السوق).

الإطار 2: الشروع في جولة مشاورات

حدد المدير العام لصندوق النقد الدولي في بيان إلى المجلس التنفيذي الخطوات اللازمة للمبادرة بإجراء مشاورات مخصصة:

الخطوة الأولى: عقب المناقشات مع البلد العضو، يرفع المدير العام توصية للمجلس التنفيذي ببدء جولة مشاورات مخصصة إذا استشعر قلقا كبيرا من احتمال ألا يكون البلد العضو مراعيًا لواحد أو أكثر من المبادئ الأربعة أو أن يكون سعر صرف عملته في حالة اختلال أساسي.

الخطوة الثانية: يناقش المجلس التنفيذي توصية المدير العام ثم يتخذ قرارا بشأن إجراء جولة مشاورات مخصصة.

الخطوة الثالثة: تُعقد جولة المشاورات إذا أُعطي الضوء الأخضر للقيام بذلك، وتُختتم بمناقشة في المجلس التنفيذي. وعادة ما يُتوقع استكمال جولة المشاورات في غضون ستة أشهر.

